الاحتلال بدأت تمارس سياسات معينة في الزراعة . مثلا في مجال تسويق البرتقال الذي يشكل عنصرا هاما في الانتاج الزراعي في الضفة والقطاع ، لم تقم سلطات الاحتلال بتنظيم تسويقه وبالتالي بدأ المزارعون العرب بالفعل يضطرون الى بيع أجزاء من هذه البيارات لبعضهم البعض حتى يستطيعوا الاستمرار في ادارة هذه المزارع .

وكانت اسرائيل تدعي انها تقوم « بتطوير » الزراعة في المناطق المحتلة . وفي الحقيقة لم يكن دورها يستدعي أجراء تجارب يدفع ثمنها الفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال ، على أساس ان الفلاح الاسرائيلي ليس على استعداد لممارسة أية تجارب وتضييع وقتـــه وجهده ، بينما الفلاح الفلسطيني يدفع من عرقه وجهده ثمنا لتطبيق مثل تلك التجارب ، اضافة الى ذلك عدم قيام الاحتلال بتطبيق سياسة تسويقية بالنسبة لانتـــاج المزارع العربية . فدخل المزارع أقل من متوسط الاجر الذي يحصل عليه العامل .

بالنسبة للصناعة فان اصحاب رؤوس الاموال في الضفة والقطاع انطلقوا في البدء بمشاريع اقتصادية بدون الرجوع الى السلطة لاخذ موافقتها على هـــذه المشاريع . واستطاعوا بالفعل انشاء صناعات معينة .

لم تنظر سلطات الاحتلال الى هذه الصناعات بشكل جدي ، فهي لم تعارض قيامها من جهة ولم توفر لها الاسواق من جهة اخرى . وعندما بدأت تنمو هذه الصناعات بدأت سلطات الاحتلال وخاصة بعد أيلول ١٩٧٠ تنظر اليها بمنظار آخر ومن زاوية أخرى . فكانت تحاول ان تحول دون تزويد هذه الصناعات بالمواد الخام كمـــا حدث في مصنع الاعلاف في مدينة البيرة ، ولدى المجلس البلدي عدة مذكرات حول هذا الموضوع . وكاد المصنع أن يتوقف عن الانتاج بالفعل وتدنت الطاقة التشغيلية في هذا المصنع من ثلاث ورديات الى وردية واحدة في اليوم لعدم وجود المواد الخام .

بالنسبة لمصانع الادوية أيضا كانت سلطات الاحتلال تحاول حصر استيراد المواد الخام بالتاجر اليهودي وهذا التاجر كان في بعض الاحيان يزود المصنع العربي للادوية بمواد مستحدثة لم تثبت فاعليتها او بمواد انتهت مدة فعاليتها وبالتالي كان يسيء الى الانتاج العربي .

ان عدم معارضة الاحتلال لقيام مثل تلك الصناعات نابعة بالاساس مـــن عدم قيام أصحاب هذه المصانع باستشارة السلطات لدى انشائهم لصناعاتهم تلك . هذا من جهة . ومن جهة ثانية فقد كان الاحتلال يؤمل نفسه بتهريب او تسريب الانتاج الاسرائيلي من خلال هذه الصناعات العربية الى الاسواق العربية في الدول المجاورة ولذلك نجد ان المحتل يحاول عرقلة بعض الصناعات التي ترفض تهريب الانتاج الاسرائيلي عن طريقها .

بالنسبة للعمال لي كلمة أخرى فبالرغم من ان اجور العمال كانت مرتفعة نسبيا الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ ، ولكن ارتفاعها هذا بقي في حـــدود استغلال الطبقة العاملة العربية وخاصة ان الاحتلال كان يخصم من أجور العمال مبالغ كثيرة جدا لحساب التأمين الاجتماعي والضمان الصحي وغيره . غير ان العمال العرب لم يكونوا يستفيدون من مثل تلك الضمانات . ففي أحد الاجتماعات مع الجنرال ديان أثرت هذا الموضوع ، حيث سألته عن مصير ملايين الليرات التي حسمت من أجور العمال وطالبته باستثمارها في مدارس القرى والمستشفيات وغيرها . وقد وعد ديان بدراسة ذلـــك ، ولكنه في الحقيقة لم ينفذ اي شيء في هذا الخصوص ، وهكذا تسجل الحكومة الاسرائيلية على نفسها مرة اخرى ضمن آلاف المرات سرقة العامل العربي الفلسطيني واستغلاله .

اما بالنسبة لسياسة الجسور المفتوحة اقتصاديا ـــ اذ ان لي رأيا آخـــر يختلف ويتناقض من الناحية السياسية ـــ فهي من الناحية الاقتصادية البحتة، ساعدت الصناعات